النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة

بقلم الأستاذ: د. سليمان ناصر – جامعة ورقلة – .

****

الملخص :

تتناول هذه الورقة أهم مظاهر العولمة على القطاع المصرفي العالمي، ثم انعكاسات تلك المظاهر على البنوك الجزائرية. وحيث أن العولمة هي واقع مفروض على البلدان النامية، فقد حاولت هذه البلدان أن تتأقلم معها، لذلك فإن هذه الدراسة تقدم استراتيجية واضحة أمام البنوك الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة، تتمثل خاصة في مسايرة التطور التكنولوجي في العمل المصرفي، والاهتمام بتكوين مستمر للعنصر البشري، ثم كذلك التقيد بالمعايير العالمية في الرقابة المصرفية.

Abstract :

This paper focus the main effects of globalization on the international banking sector, and specially on the Algerian banks.

Globalization is an international issue, therefore, developing countries try to adopt with it.

This study provides a clear strategy to Algerian banks, how to face the challenge of globalization, this strategy based specially on: the technological development in banking activities, the continue performance and training to the human resources and application of international standards of banking supervision.

يشهد العالم تحولات كبرى وتطورات هائلة ومتسارعة في ظل ما يسمى بالعولمة، والتي شملت مختلف المجالات ولعل أهمها على الإطلاق المجال الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي هو أحد نواتج العولمة، والسمة الرئيسية لها.

يقوم هذا النظام على تحرير التجارة العالمية والتحول إلى آليات السوق، وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وتحويل العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها الحدود السياسية للدول والمجتمعات، ويُفسح فيها المجال للتكتلات الاقتصادية الكبرى، والمنظمات الإقليمية، والشركات المتعددة الجنسية، وكل ذلك في إطار جديد من تقسيم العمل الدولي، وأشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

فإذا كانت متطلبات العولمة قد فرضت على القطاع المالي بوجه عام والقطاع المصرفي بوجه خاص العديد من التطورات، وجعلت الأنظمة المصرفية في مختلف البلدان تعيد النظر في أنظمتها الداخلية، بما يؤهلها لمواجهة مخاطر تلك التطورات، سواء بالاندماج أو التكتل، أو بالتقيد بالمعايير الدولية في الرقابة المصرفية خاصة ما يتعلق منها بكفاية رأس المال، أو بالتحوّط ضد المخاطر المختلفة بالتعامل بالمشتقات المالية Derivatives؛ فما هي آثار العولمة على المصارف الجزائرية ؟ وما مدى مسايرة هذه الأخيرة لمتطلباتها ؟، وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها أو الإستراتيجية المطلوب تنفيذها من المصارف الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة ؟، ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا البحث المختصر.

1- أهم مظاهر العولمة في العمل المصرفي عبر العالم :

تشكل مجموعة المصارف في أي دولة مع البنك المركزي ما يعرف بالنظام المصرفي للدولة، ويعرّف هذا النظام والذي تكوّن مجموع وحداته ما يسمَّى بالنظام المصرفي العالمي بأنه مجموعة المؤسَّسات التي تتعامل بالائتمان، ومن ثمَّ تكون وظيفة هذا النظام هي توفير الائتمان اللازم على الصعيدين الفردي والقومي، ويعني الائتمان منح الدائن لمدينه آجالاً معيَّنة لدفع الدين[1].

لقد تأثر النظام المصرفي العالمي بعدة مظاهر في ظل العولمة أهمها :

1-1- الثورة التكنولوجيَّة في المعلومات والاتّصالات :

إنَّ التكنولوجيا التي يشهدها العالم في مجال المعلومات والاتِّصالات تعدُّ ثورة حقيقيَّة في سماتها وآثارها على القطاعين المالي والمصرفي العالميين، بل أضحت صناعة جديدة في الاقتصاد الرأسمالي، وأصبحت نظم التكنولوجيا ذات طابع عالمي تأتي الولايات المتَّحدة واليابان على قمَّة الدول المنتجة لها، بينما يتمُّ استهلاكها في جميع بلدان العالم ولو بالطرق غير المشروعة كالنسخ والقرصنة. ولعلَّ أهمَّ سمات هذه الثورة في القطاعين المالي والمصرفي: النشاط المصرفي عبر الإنترنت، والتجارة الإلكترونيَّة.

أ- العمل المصرفي عبر الإنترنت : و يعرَّف بأنه "العمل المصرفي الذي تكون فيه الإنترنت وسيلة الاتِّصال بين المصرف والعميل، وبمساعدة نظم أخرى يصبح عميل المصرف قادراً على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفيَّة المختلفة التي يقدِّمها المصرف من خلال استخدام جهاز كمبيوتر شخصي موجود لديه يسمَّى بالمضيف، أو من خلال استخدام مضيف آخر، وكلُّ ذلك عن بعد، وبدون الحاجة للاتِّصال المباشر بكادر المصرف البشري" [2].

وتشتمل الخدمات والمنتجات التي يقدِّمها المصرف لعملائه عبر الإنترنت على كافَّة الخدمات والمنتجات المقدَّمة لهم عبر الوسائل التقليديَّة، وتقوم بذلك المصارف من خلال فروعها القائمة عن طريق إيجاد مواقع إلكترونيَّة خاصَّة بها للتعامل عبر الإنترنت، أو من خلال المصارف الافتراضيَّة Virtual Banks التي تنشئ مواقع خاصَّة لها.

ب- التجارة الالكترونيَّة : وهي ممارسة العمل التجاري عبر الإنترنت، وتعتبر هذه التجارة مع العمل المصرفي عبر الإنترنت عنصران متكاملان، إذ يعتبر هذا الأخير وسيلة للتسديد وتحويل الأموال عن بُعد عند إتمام صفقة في التجارة الإلكترونيَّة، ممَّا ساهم في نمو وازدهار هذه التجارة.

1-2- توسُّع التواجد الأجنبي وملكيَّته للقطاع المصرفي في أغلب بلدان العالم وزيادة عمليَّات الخوصصة في البلدان التي تمرُّ بمرحلة انتقال :

إنّ التواجد الأجنبي في القطاع المصرفي للعديد من الدول، وملكيّته لأصول المصارف فيها ليست وليدة العولمة، بل اتّسعت في ظلّها، وهي نتيجة حتميّة لتدويل الاقتصاد وتحرير تجارة الخدمات المالية في ظل المنظمة العالمية للتجارة.

أما خوصصة البنوك فهي أحد نواتج العولمة، وهي خاصة بالدول النامية التي تطبق برامج للإصلاح الاقتصادي و التحول إلى آليات السوق، وأهم دوافع هذه الخوصصة هو التكيّف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار اتفاقية الغات و المنظمة العالمية للتجارة.

وتسعى المؤسسات المالية الدولية إلى حث البلدان النامية على تطبيق برامج الخوصصة في القطاع المصرفي بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، وزيادة المنافسة في السوق المصرفية، وتحسين الأداء الاقتصادي، وزيادة كفاءة الأداء المصرفي، وترشيد الإنفاق بحسن تخصيص الموارد، وإدارة أفضل للسّياسة النقدية.

1-3- ظاهرة توجه البنوك في أعمالها نحو الشمولية :

يمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفيّة التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدّخرات من كافة القطاعات، وتوظّف مواردها، وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوّعة والمتجدّدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجاريّة التقليديّة ووظائف البنوك المتخصّصة، وبنوك الاستثمار والأعمال[3].

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هناك ظاهرة في بعض دول العالم خاصّة منها البلدان المتقدّمة، تتمثّل في عودة البنوك أو تراجعها من السعي إلى الشموليّة إلى السعي نحو العودة إلى التخصُّص، وذلك نتيجة عدّة عوامل كالتأقلم مع الظروف الاقتصاديّة، وتفادي المخاطر التي أنتجتها العولمة[4].

1-4- الاندماج والتكتُّلات بين البنوك الكبرى في العالم :

إنَّ شكل التعاون بين البنوك والذي كان سائداً إلى وقت قريب هو ما يسمَّى: "كونسورتيوم البنوك Consortium banks" الذي يمثّل تضافر جهود مجموعة من البنوك المستقلّة لتخصيص بعض مواردها لتمويل مشترك، فهو تركُّز في التوظيف وليس تركُّزًا في رأس المال، يهدف إلى تمويل مشروعات كبرى محدَّدة (بترول، أشغال البناء الكبرى، مجمَّعات صناعيَّة...الخ)، والسبب هو ضخامة الموارد النقديَّة التي تحتاجها هذه المشروعات، والتي يعجز عنها بنك بمفرده، أو تعجز عنها السوق النقديَّة في بلد ما.

أمَّا في الشكل الذي اتسع نطاقه مؤخَّراً فهو الاندماج المصرفي الكلّي، وهو من الآثار الاقتصاديَّة الهامَّة للعولمة على النظام المصرفي، ويتمثَّل في موجة اندماجات مصرفيَّة، سواء بين البنوك الكبيرة والصغيرة، أو البنوك الكبرى مع بعضها، وهذا من أجل إنشاء كيانات كبرى تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات والمخاطر، والتي يتعرض لها العمل المصرفي غالباً.

1-5- تنظيم القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل في أغلب بلدان العالم :

لقد أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماماً متزايداً بحجم رأس المال، باعتباره خطَّ الدفاع الأوَّل في حالة تعرُّض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليَّات لا تخلو من مخاطر، مثل القروض والتوظيفات الأخرى، وذلك مقابل التزام هام وهو ضمان أموال المودعين، لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير عالمية لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكّر أهمها معايير لجنة بازل.

عمدت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ تشكيلها سنة 1975 إلى تنظيم القطاع المصرفي وفق تلك المعايير العالمية، فقد وضعت معياراً لكفاية رأس المال حده الأدنى 8 %، وهو ما عُرف باتفاق بازل I وذلك سنة 1988، ليطبَّق تدريجياً إلى أجل أقصاه نهاية سنة 1992، وهو يعالج مخاطر الائتمان فقط، ثم أدخلت عليه تعديلات بين سنتي 1996 و 1998 ليضم أيضاً مخاطر السّوق.

وفي جوان 2004 صدرت الوثيقة النهائية لاتفاق بازل II ليحلّ محل الاتفاق الأول، والذي أضاف إلي معالجته نوعاً أخر من المخاطر وهي مخاطر التشغيل، وحُدّدت نهاية سنة 2006 كآخر أجل لتطبيق هذا الاتفاق.

وبالرغم من أن هذه المقررات غير ملزمة التطبيق إلاّ بعد اعتمادها من قِبل السلطات الإشرافية لمختلف بلدان العالم، فإن الملاحَظ أن هذه البلدان تسعى إلى تطبيق هذه المعايير والالتزام بها من طرف البنوك العاملة فيها ليكون لها قبول على المستوى الدولي.

2- أهم آثار العولمة على النظام المصرفي الجزائري :

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما مصرفياً تابعاً للاقتصاد الفرنسي وقائماً على النظام الحر الليبرالي، وبالرغم من إنشاء مؤسسات مالية وطنية بعد الاستقلال مثل البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية والبنك الجزائري للتنمية BAD؛ إلا أنه كان هناك نظام مصرفي مزدوج قائم في شقّه الأول على النظام الرأسمالي، وفي شقّه الثاني على النظام الاشتراكي وتحت سيطرة الدولة، لذلك قررت الجزائر تأميم البنوك سنة 1966.

وبداية من تلك السنة تأسّست مجموعة من البنوك التجارية العمومية، وبعضها قام على أنقاض البنوك الفرنسية المؤممة، فظهرت البنوك الآتية :

- البنك الوطني الجزائري BNA سنة 1966.
- القرض الشعبي الجزائري CPA سنة 1967.
- بنك الجزائر الخارجي BEA سنة 1967.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سنة 1982.
- بنك التنمية المحلية BDL سنة 1985.

أُدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات منها إصلاحات 1986، ثم 1988، لكن أهمها كانت إصلاحات 1990 وذلك بصدور قانون النقد والائتمان، والذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد

السوق الحر، تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرتها الجزائر بعد تخلّيها عن النظام الاشتراكي منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

وبموجب هذا القانون الأخير أصبحت للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم الائتمان لمختلف الآجال طبقاً لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي العالمي، كما فُتحت السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي، وكنتيجة لذلك ظهر بالجزائر العديد من البنوك الخاصة والأجنبية كان أولها بنك البركة الجزائري سنة 1991، هذا بالإضافة إلى تعزيز رقابة البنك المركزي (بنك الجزائر) على البنوك، وتمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية، وقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر بموجب التعديل الـــذي أُدخل على هذا القانون، والذي تمثل في الأمر رقم 01-01 لسنة 2001م ثم بالأمر رقم 03-11 لسنة 2003م الذي حل محل القانون السابق.

يبلغ حالياً عدد البنوك العاملة بالجزائر والتي تشكل النظام المصرفي الجزائري 26 بنكا، منها 19 بنكاً تجارياً و7 مؤسسات مالية بين بنوك أعمال وبنوك متخصّصة وشركات تأجير مالي[5]. وإذا كانت البنوك العمومية تتمثل في الخمسة بنوك السابقة إضافة إلى بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-Banque الذي تحول من مؤسسة ادخار إلى بنك سنة 1997؛ فإن بقية البنوك هي إما ملكية أجنبية مطلقة (وهي الأغلبية) أو ملكية جزائرية مختلطة مع الملكية الأجنبية.

وبالرغم من العدد الكبير للبنوك الخاصة وخاصة الأجنبية منها، فإن الأرقام والإحصائيات تشير إلي سيطرة شبه مطلقة للبنوك العمومية علي القطاع المصرفي الجزائري، إذ تستحوذ هذه البنوك على 90 % من إجمالي الودائع وتمنح 95 % من إجمالي القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية سنة 2001 [6]، ولا تزال هذه النسبة قائمة تقريباً لحد الآن.

2-1- المصارف الجزائرية والتطور التكنولوجي في العمل المصرفي :

من بين مظاهر التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي استعمال وسائل الدفع الحديثة مثل بطاقات الصرف الآلي والبطاقات البنكية الدولية.

أ- بطاقات الصرف الآلي : بالتعاون مع مؤسسات أجنبية متخصصة في مجال النقد الإلكتروني سعت مجموعة من البنوك الجزائرية إلى إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك Société d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique (SATIM) في أفريل 1995، وهي تهدف إلى إنشاء نظام وطني للدفع الإلكتروني من خلال إنشاء بطاقات السحب بين البنوك CIB والتي بدأ العمل بها في سنة 1997.

تُستعمل هذه البطاقات خاصة للسحب من أجهزة الصرف الآلي، وهي محددة المدة والمكان لأنها صالحة فقط في الجزائر، وتصدرها سبعة بنوك جزائرية هي: BEA، BADR، BNA، CPA، BDL، CNEP-Banque، بنك البركة الجزائري، بالإضافة إلى مؤسسة البريد والمواصلات.

وما يعاب على هذه البطاقة هو كونها بطاقة سحب فقط وليست بطاقة دفع كما يشير إلى ذلك اسم النظام، هذا بالإضافة إلى ضعف التعامل بهذه البطاقة، فعلى سبيل المثال وبما أن هذه البطاقة كانت الوحيدة في الجزائر وإلى وقت قريب فقد بلغ عدد حامليها 250 ألفاً من بين 10 ملايين شخص مالك لحساب، في حين يتجاوز هذا الرقم 1,5 مليون شخص في المغرب سنة 2001 [7]. وقد أصدرت مؤسسة البريد بطاقة خاصة بها مؤخراً ولكن لم يتم توزيعها وتعميم التعامل بها في كافة ولايات الوطن.

ب- البطاقات البنكية الدولية : يعدُّ القرض الشعبي الجزائري CPA البنك العمومي الوحيد في الجزائر الذي يصدر بطاقة VISA الدولية، وهي بطاقة للسحب والدفع تُمنح للعملاء ذوي الحسابات بالعملة الصعبة، صالحة على المستويين المحلي والدولي، لكن إصدار هذه البطاقة كان بعدد ضعيف جداً بلغ 6 بطاقات سنة 2003 على المستوى الوطني و7 سنة 2004 [8]، وهذا بالرغم من الانتشار الواسع لهذه البطاقة على المستوى

العالمي، إذ أن منظمة فيزا هي الأولى في العالم من حيث إصدار البطاقات البنكية والتي تجاوزت 800 مليون سنة 1998، في حين صدر منها 1071,8 مليون بطاقة سنة 2002 أي لأكثر من مليار شخص، كما استحوذت على نسبة 60,5 % من مجموع البطاقات المصدرة في العالم خلال تلك السنة[9]، أما حالياً فيبلغ عدد بطاقات VISA المصدرة في العالم حوالي 1,4 مليار بطاقة[10]، بينما يتجاوز العدد الحالي لمختلف البطاقات البنكية المصدرة 2 مليار بطاقة بمختلف أنواعها عبر العالم.

ومما يؤخذ أيضاً على هذه البطاقة في الجزائر -رغم صفتها العالمية- أنها لا تُعد بطاقة ائتمان أي لا يمكن السحب بها بأكثر من الرصيد، ويبدو أن كل ذلك يعود أساساً إلى غياب ثقافة التعامل بالبطاقات البنكية في الجزائر وعدم وجود قبول عام لها بسبب محدودية أماكن التعامل بها، مقابل التفضيل النقدي في التعاملات اليومية للأفراد.

ويبدو أن التخلف في استعمال أنظمة الدفع لدى البنوك الجزائرية خاصة العمومية منها جعل 80 % من المعاملات التجارية في الجزائر تتم نقداً، وبسبب التهرب الضريبي وانخفاض معدلات الفائدة فإن أكثر من 1400 مليار دج تُتداول خارج دائرة البنوك.

ومن جهة أخرى فإن الخدمات المصرفية المقدمة تعتبر تقليدية ولا تتماشى و متطلبات التطور الحاصل في الجزائر، ففي الوقت الذي تقدّم فيه البنوك الدولية أكثر من 360 خدمة لزبائنها؛ فإن البنوك الجزائرية (والبنوك العمومية في مقدمتها) لاتصل حتى إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية والمقدرة بـــ 40 خدمة[11]. هذا بالإضافة إلى ثقل الإجراءات والبيروقراطية في المعاملات البنكية، ففي الوقت الذي تستغرق فيه دراسة ملف طلب قرض عدة شهور وقد تتجاوز السنة في البنوك الجزائرية خاصة العمومية منها، فهي لا تستغرق أسبوعاً في بنك أجنبي بالجزائر وهو سوسييتي جنرال Société Generale.

أما عن العمل المصرفي عبر الإنترنت فيبدو أن البنوك الجزائرية لا زالت بعيدة عن استخدامه، وذلك بسبب ضعف ثقافة الإنترنت لدى المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر، إضافة إلى عدم توفر إطار قانوني لحمايتهم في مثل هذه التعاملات. وبالرغم من أن معظم

البنوك الجزائرية تملك مواقع لها على شبكة الإنترنت، إلا أنها مواقع تعريفية وليست لتقديم الخدمات.

2-2- المصارف الجزائرية واتفاقيات بازل :

في الجزائر كان التنظيم رقم 09/19 الصادر في : 1991/08/14 المحدّد لقواعد الحيطة والحذر Les régles prudentielles في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، ثم التعليمة رقم 74-94 الصادرة في : 1994/11/29 الموضّحة لكيفية تطبيق التنظيم السابق؛ مسايران لاتفاق بازل I، حيث حدّدت التعليمة السابقة معظم المعدّلات المتعلّقة بقواعد الحيطة والحذر المعروفة عالمياً، وأهمُّها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال.

فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 % تطبَّق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام الاقتصاد الحر، وحدّدت آخر أجل لذلك نهاية شهر ديسمبر 1999م، وذلك وفق المراحل الآتية [12]:

- 4 % مع نهاية شهر جوان 1995م.
- 5 % مع نهاية شهر ديسمبر 1996م.
- 6 % مع نهاية شهر ديسمبر 1997م.
- 7 % مع نهاية شهر ديسمبر 1998م.
- 8 % مع نهاية شهر ديسمبر 1999م.

وقد حدّدت المادة 5 من التعليمة السابقة كيفيَّة حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حدّدت المواد 6 و7 العناصر التي تُحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكّل رأس المال الخاصّ للبنك، بينما بيَّنت المادّة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفّر فيها عنصر المخاطرة، ثمّ صنّفتها المادّة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصّة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية، وكلُّ ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقرّرات بازل I [13].

أما بالنسبة لاتفاق بازل II فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ : 2002/11/14م والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشياً مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلاّ أن اتفاق بازل II يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات Instructions لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالمياً كما حدث مع اتفاق بازل I.

ولدراسة مدى التزام البنوك العاملة بالجزائر بمعيار لجنة بازل لكفاية رأس المال اخترنا عينة منها تتكون من أربعة بنوك، بنكان عموميان جزائريان وهما: البنك الوطني الجزائري BNA وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-Banque، وبنك خاص أجنبي هو المجموعة العربية المصرفية ABC الجزائر، وبنك إسلامي مختلط بين القطاع العام الجزائري والقطاع الخاص الأجنبي وهو بنك البركة الجزائري، كما اخترنا فترة الاختبار بحيث تكون قريبة من الأجل الذي حددته التعليمة رقم 74-94 وهو نهاية سنة 1999 كما رأينا سابقاً. وقد كانت النتائج كما يلي :

- البنك الوطني الجزائري BNA : هو أول بنك تجاري يتأسس بالجزائر، أنشئ سنة 1966م، حقّق نسبة كفاية لرأس المال تصل إلى 10,12 % سنة 1997م [14]، لتنخفض بشدة إلى 6,12 % سنة 1999م، ثم لتبلغ 7,64 % سنة 2000م [15]، مما يدل على أن هذا البنك لم يول الاهتمام الكافي لهذه النسبة، وهذا بالرغم من أن ترتيبه ضمن 100 مصرف عربي جاء في المرتبة 28 سنة 2001 [16]، وهو الترتيب الذي ينشئه سنوياً اتحاد المصارف العربية بناءً على عدة معطيات أهمها : حجم الأصول، حجم الودائع، حقوق المساهمين، صافي الربح.

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP : تأسس سنة 1964م كصندوق ادخار، ثم تحوّل إلى بنك سنة 1997م ليصبح اسمه CNEP-Banque. حقق نسبة

ملاءة لرأس المال تقدر بـــ 14 % سنة 2001م [17]، وهي نسبة جيّدة مقارنة مع حداثة خضوعه للتنظيمات البنكية.

– المجموعة العربية المصرفية ABC : مجموعة دولية مقرها البحرين، فتحت أول فرع لها بالجزائر سنة 1998م بمساهمات جزائرية، حقق هذا البنك نسبة كفاية لرأس المال تصل إلى 22,98 % سنة 2000م، لتنخفض إل 9,84 % سنة 2001م، ثم لترتفع إلى 15,62 % سنة 2002م[18]، وهذا يعني أن هذه النســـبة مراقَبة بشدّة من طرف البنك ويحاول تحسينها باستمرار، ويبدو أن خبرته الدولية كانت وراء ذلك.

– بنك البركة الجزائري : أول بنك إسلامي يفتح أبوابه بالجزائر، وهو فرع لمجموعة البركة الدولية التي يقع مقرها بالبحرين، يملك رأسماله مناصفة مع هذه المجموعة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري وقد تأسس سنة 1991م. يحقق هذا البنك نسبة ملاءة عالية لرأس المال وباستمرار، فقد بلغت هذه النسبة سنة 1999م على سبيل المثال 33,9 %[19]، ثم 21,7 % سنة 2003م[20]، ويبدو هنا أيضاً أن الخبرة الدولية للبنك إضافة إلى الرقابة الداخلية الصارمة كانتا وراء ذلك.

هذا بالنسبة لاتفاق بازل I، أما اتفاق بازل II فإن برنامج "آمسفا AMSFA – دعم عصرنة القطاع المالي الجزائري" Appui à la Modernisation du Secteur Financier Algerien" الذي تطبّقه الجزائر حالياً في إطار برنامج الشراكة الأورو متوسطية "ميدا MEDA" قد تمكّن من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية حسب اتفاقية بازل II لدى ثلاثة بنوك عمومية فقط لحد الآن، وهي : بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-Banque وبنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR [21]. ومن المعلوم أن تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك يُعد إحدى الأركان الثلاثة الأساسية لاتفاقية بازل II.

2-3- المصارف الجزائرية وبرامج الخوصصة :

بما أن برامج الخوصصة كانت مفروضة التطبيق دوماً على البلدان النامية كما أشرنا سابقاً؛ فإن الجزائر – بصفتها بلدا نامياً يمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق الحر– لم تكن بمنأى عن هذه الضغوط، فهي تُمارس عليها حالياً من أطراف خارجية لفتح رأس مال البنوك العمومية وخوصصتها كوسيلة لإعادة التوازن إلى السوق المصرفية الجزائرية التي تسيطر عليها البنوك العمومية.

فمن بين المقترحات التي تقدَّم بها صندوق النقد الدولي للإصلاح المالي بالجزائر الإسراع في خوصصة بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة، وإعطاء مهلة خمس سنوات لخوصصة البنوك العمومية المتبقية، ثم التخلي عن العملية إذ لم تكن مجدية[22].

كما أن وحدة التسيير الأوروبية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار برنامج "ميدا MEDA" الذي انبثق عن لقاء برشلونة سنة 1995 و انطلق في أكتوبر 1998) ترى أن النظام المصرفي الجزائري الذي يسيطر عليه القطاع العمومي لا يزال يعاني من إرث الاقتصاد الموجه بسبب تدخل الدولة من خلال ذلك القطاع، حيث أن البنوك العمومية معتادة على العمل دون مخاطر مع مؤسسات القطاع العام، وتمنحها تحت الضغط قروضاً يتم تسديدها من السلطة العمومية، وهذا لا يخدم الاقتصاد الجزائري، ولا يمكن تغيير هذه الوضعية إلا بتدخل السلطات العمومية لفتح الســـوق وإدخال المنافسة بين البنوك [23].

وتشترط العديد من البنوك الدولية إعادة رسملة البنوك العمومية وتطهير محافظها من الديون غير مضمونة الدفع, فضلاً على الحصول على نسبة الأغلبية أي 51 % من رأسمال البنك للدخول في أي عملية خوصصة لبنك عمومي جزائري، وقد قبلت السلطات العمومية الجزائرية بهذين الشرطين فتمّ إعادة بعث مشروع فتح رأسمال ثلاثة بنوك عمومية هي : القرض الشعبي الجزائري CPA، والبنك الوطني الجزائري BNA، وبنك التنمية المحلية BDL، وذلك بعد أن فشل هذا المشروع مع البنك الأول سنة 2001 لأن النسبة المقترحة للملكية الأجنبية كانت 49 %.

وسوف تبدأ العملية من هذا البنك أي CPA حيث تمّ في سنة 2005 اختيار بنك الأعمال الفرنسي (روتشيلد فرانس) للقيام بها في ظرف سنة، ويعتبر البنك الفرنسي سوسييتي جنرال Société Generale الأوفر حظا للفوز بهذه الصفقة، وقد تم بالفعل اختيار مجموعة من البنوك مع البنك السابق لتتنافس على الشراء حسب العروض والشروط التي تقدمها إلا أن العملية تم تجميدها مؤخراً مما أثار استياء الجهات الدولية الضاغطة والمشار إليها سابقاً.

2-4- المصارف الجزائرية وظاهرة غسيل الأموال :

إذا كان لانفتاح البنوك الجزائرية على العالم الخارجي آثاره الإيجابية فيما يخص تسهيل المعاملات للأفراد والمؤسسات واكتساب الخبرة؛ فقد كانت له آثاره السلبية أيضاً، حيث اعترف وزير العدل حافظ الأختام أمام نواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 2004/09/21 بتورط بنوك جزائرية في تبييض الأموال، و لم يفرق في ذلك بين البنوك الخاصة أو العمومية.

ونتيجة لذلك سعت وزارة العدل إلى إصدار قانون خاص بعقوبات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقد صدر القانون بالفعل تحت رقم : 05-01 بتاريخ : 2005/02/06، وأهم ما يميّز هذا القانون هو إنشاء لجنة الاستعلام المالي التي تتكون من قضاة وممثلين عن البنك المركزي (بنك الجزائر)، وتكمن مهمتها في تلقي الإخطارات من البنوك والمؤسسات المالية حول كل العمليات المشبوهة والتحقيق فيها، ثم إحالتها على العدالة في حالة ثبوت التهم على أصحابها، هذا بالإضافة إلى التعاون الدولي وتبادل المعلومات حول عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب مع الهيئات الدولية ذات الصلة بالتعاملات المالية.

3- الإستراتيجية المقترحة أمام المصارف الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة :

إن مسايرة النظام المصرفي الجزائري للتطورات العالمية واستجابته لتحديات العولمة تتطلب اتخاذ بعض الإجراءات واتباع استراتيجية واضحة المعالم تتمثل أهمّها في :

3-1- مراجعة المنظومة القانونية وتفعيل تطبيقها في الميدان :

يسجَّل على المنظومة القانونية المصرفية في الجزائر التأخر في مواكبة التطورات العالمية، فعلى سبيل المثال فإن قانون النقد والائتمان رقم 10 لسنة 1990 لم تتم مراجعته بصدور الأمر رقم : 03-11 لسنة 2003 إلا بعد إفلاس وبداية الصعوبات المالية لبعض البنوك في الجزائر.

لقد أظهرت الهزّات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري مؤخراً خاصة منها إفلاس العديد من البنوك الخاصة، وجود إما ثغرات قانونية في النصوص التشريعية والتنظيمية للعمل المصرفي في الجزائر، وإما عدم الالتزام بالتطبيق الفعلي والصارم لهذه النصوص في حالة وجودها.

وهناك أمور أخرى تكاد تكون غائبة في التشريع الاقتصادي الجزائري رغم ضرورتها في تأهيل وعصرنة العمل المصرفي، فمثلاً وفي ظل الانتشار المتزايد للتجارة الإلكترونية والعمل المصرفي عبر الإنترنت في العالم، لا نجد نصوصاً تنظيمية أو إطاراً قانونياً منظّما لهذا العمل في الجزائر، يتم بموجبه تعريف الشيك الإلكتروني، والإمضاء الإلكتروني، والحماية القانونية للمتعاملين بهذه الأدوات، وكيفية تأسيس البنوك الافتراضية Virtual Banks وأشكال الرقابة عليها ... الخ، وهو المطلوب تداركه قبل فوات الأوان.

كما يتعين على المنظومة المصرفية الجزائرية مسايرة التطور في معايير الرقابة المصرفية العالمية، وقد رأينا أن التشريع البنكي في الجزائر قد ساير اتفاقية بازل I بعد زمن متأخر، فإذا كانت اتفاقية بازل II تتّسم بالكثير من التعقيد فإن معظم الدول في العالم قد هيأت بنوكها لتطبيق هذه الاتفاقية منذ مدة حتى تتمكن من ذلك في الأجل المحدَّد عالمياً وهو نهاية عام 2006، لذلك يجب على المسؤولين على النظام المصرفي الجزائري أن يوفّروا الشروط القانونية والتنظيمية لتطبيق هذه الاتفاقية في أجلها المحدد.

وفي الإطار القانوني أيضاً يجب العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي في الجزائر ليمارسها بصورة فعلية، بعد أن وفرتها له النصوص القانونية وخاصة قانون النقد والائتمان رقم 10 لسنة 1990 ثم الآمر رقم 01 لسنة 2001.

3-2- الاهتمام بالعنصر البشري وإعادة تأهيله :

إن نقص تأهيل العنصر البشري يعدّ مشكلة النظام المصرفي الجزائري عموماً، لذا يجب على مسؤولي البنوك الجزائرية أن يعتمدوا في التوظيف على العنصر البشري المتخصص، و هذا يتطلب بدوره إنشاء مدارس عليا متخصصة في البنوك على غرار المدرسة العليا للصيرفة بالجزائر العاصمة (وهي الوحيدة في الوطن). ومن جهة أخرى يتعيّن على هؤلاء المسؤولين أيضا إقامة دورات تدريبية متخصصة لموظفي و إطارات البنوك لمسايرة آخر التطورات في العمل المصرفي.

3-3- الإسراع في تحديث أنظمة الدفع في الجزائر :

ويتعين هذا خاصة بالنسبة لأنظمة الدفع التي تنشئها البنوك وبالأخص العمومية منها التي تستحوذ على معظم المعاملات، فبالنسبة لبطاقة ما بين البنوك CIB فهناك برنامج لتوسيع استعمالها لتصبح بطاقة سحب ودفع في نفس الوقت، وفي أجل أقصاه الثلاثي الأول من سنة 2006، ويبدو أن هذا البرنامج لم يكتب له النجاح لأن ذلك يتطلب إيجاد قبول عام لهذه البطاقة بتوسيع مجالات استخدامها، وهذا بدوره يعتمد على توفير الأجهزة الضرورية لها في كل نقاط الدفع.

ومن جهة أخرى فقد منحت وزارة المالية للمتعاملين الاقتصاديين فترة زمنية تمتد من جانفي إلى سبتمبر 2006 للتعامل بالشيك البنكي في كافة المعاملات المالية التي تفوق قيمتها 50.000 دج، وقد كان أحد أهم العوائق في توسيع التعامل بالشيك طول فترة تحصيله خاصة بين منطقتين متباعدتين من الوطن، وهو الأمر الذي تم استدراكه بإيجاد نظام جديد للمقاصة تقرّر تطبيقه في بداية عام 2006 لا يسمح بزيادة فترة تحصيل الشيك عن

خمسة أيام مهما تباعدت المناطق، لكن رغم ذلك فقد تم إلغاء القيد السابق والمتعلق بالتعامل بالشيك نظراً لصعوبة تطبيقه في الميدان.

إن هذه الإجراءات لو تم احترام أجلها فسوف تشكل أول خطوة في طريق تخفيض الكتلة النقدية على شكل نقود قانونية والتي تشكّل حالياً نسبة 80 %، في الوقت تشكّل فيه هذه النسبة في البلدان المتقدمة 20 % مقابل 80 % للنقود الخطية أو الكتابية.

3-4- تأهيل المؤسسات المساعدة للعمل المصرفي خاصة منها السّوق المالية :

من المعلوم أن البورصة أو سوق رأس المال هي الرئة التي تتنفس منها البنوك بتوظيف سيولتها في شراء أسهم وسندات أو بيع هذه الأخيرة في حال حاجتها إلى سيولة، إلاّ أن الملاحَظ بالنسبة للجزائر هو ضعف هذه السّوق وعدم نموّها منذ افتتاحها في التسعينيات من القرن الماضي، حيث لم يزد عدد الشركات التي تُتداول أسهمها فيها عن ثلاثة، وفي دراسة حديثة تبيَّن أن الحجم النسبي للقيمة السوقية لبورصة الجزائر مقارنة مع الحجم الإجمالي لهذه القيمة بالنسبة للأسواق المالية العربية بلغ 0,03 % خلال الربع الثاني من عام 2004، مقابل 46,65 % للبورصة السعودية و13,83 % لبورصة الكويت خلال نفس الفترة، وذلك حسب نشرة صندوق النقد العربي للربع الثاني من سنة 2004 [24]، ولايزال هذا الضعف قائماً لحد الآن.

3-5- تشجيع عودة البنوك إلى التخصّص :

إذا نظرنا إلى البنوك العمومية التي تسيطر على السوق المصرفية الجزائرية بصفة شبه مطلقة؛ لوجدنا أن بعضها قد نشأ في البداية متخصّصاً ثم تحوّل إلى الشمولية بعد صدور قانون النقد والائتمان (رقم 10 لسنة 1990)، مثل بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR الذي كان مختصاً في الفلاحة، و بنك الجزائر الخارجي BEA في التجارة الخارجية، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (قبل التحول إلى بنك) في مجال السكن، فلا مانع إذن من العودة إلى هذه التخصصات، وقد بادر أحد البنوك العمومية إلى ذلك بالفعل و هو بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-Banque الذي تحوّل إلى بنك

سنة 1997 ليمارس الشمولية في عمله، إلاّ أنه قرّر العودة بعد بضع سنوات إلى التخصّص في مجال السكن. وقد رأينا من قبل أن ظاهرة العودة من الشمولية إلى التخصّص قد بدأتها البنوك منذ سنوات في بعض البلدان المتقدمة، نتيجة للمخاطر التي أنتجتها العولمة.

الخاتـــــمة :

إن العولمة واقع مفروض على الجزائر كما على البلدان الأخرى في العالم، وعليها أن تتعامل معها بالسعي إلى تعظيم منافعها وتحجيم مخاطرها، فقد فُرض عليها التعـــامل مع عالم أشبه بالقرية الكونية في ظل تكنولوجيا الاتصالات، لكن في نفس الوقت لا مكان فيه للضعفاء.

وإذا كان النظام المصرفي يشكّل القلب النابض للاقتصاد في كل دولة، فعلى المصارف الجزائرية أن تسعى إلى التأقلم مع التطورات العالمية التي أفرزتها العولمة، سواء ما تعلق منها بمسايرة تكنولوجيا العمل المصرفي، أو بالتقيد بالمعايير العالمية للرقابة المصرفية، أو بإعادة تأهيل العنصر البشري العامل بالقطاع المصرفي الجزائري، وكل ذلك في إطار استراتيجية واضحة المعالم قد بيناها بالتفصيل من خلال هذا البحث.

المراجع المعتمدة :

(1)- أسامة محمّد الفولي، مجدي محمود شهاب: مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندريّة / مصر، 1999، ص: 158.

(2)- نادر آلفرد قاحوش: العمل المصرفي عبر الإنترنت، ط 1، الدار العربية للعلوم، بيروت- مكتبة الرائد العلمية، عمّان، 1421هـ-2001م، ص: 32.

(3)- عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة، عمليّاتها وإدارتها، الدار الجامعيّة، الإسكندرية/مصر، 2000، ص: 19.

(4)- Huguette DURAND : De la banque universelle au retour de la banque spécialisée (livre de : contrôle des activités bancaires et risques financiers), Ed. ECONOMICA, Paris, 1998, p : 35.

(5)- موقع بنك الجزائر : www.bank-of-algeria.dz بتاريخ : 2007/12/01.

(6)- Abdelkrim NAAS : Le système bancaire algerien ; de la décolonisation à l'économie de marché, Editions INAS, Paris, 2003, p : 283.

(7)- سفيان بوعياد : " 80 % من التعاملات التجارية في الجزائر تتم نقداً"، جريدة الخبر- صفحة الاقتصاد، بتاريخ :2005/12/15.

(8)- المنشورات والمطويات التعريفية للقرض الشعبي الجزائري CPA.

(9)- د/ رحيم حسين ، أ / هواري معراج : الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف : 14- 15 ديسمبر 2004.

(10)- الموقع : www.visa.com بتاريخ : 2006/09/28..

(11)- مليكة زغيب ، حياة نجار : النظام البنكي الجزائري؛ تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول المظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، كلية

العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 14- 15 ديسمبر 2004.

([12])- المادَّة: 3 من التعليمة رقم 94 – 74 المؤرَّخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلِّقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر.

([13])- راجع مواد التعليمة رقم 94 – 74 المؤرَّخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلِّقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر.

([14])- التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري BNA لسنة 1997، ص : 25.

([15])- التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري BNA لسنة 2000، ص : 23.

([16])- مجلة "اتحاد المصارف العربية"، العدد : 261، سبتمبر 2002، ص : 24.

([17])- CNEP NEWS, N° : 9 , Mars 2002, p : 12.

([18])- التقرير السنوي للمجموعة العربية المصرفية ABC الجزائر لسنة 2002، ص : 29، وقد عبّر عنه في هذا التقرير بمؤشر كوك..

([19])- المنشورات والمطويات التعريفية لبنك البركة الجزائري.

([20])- التفرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2003، ص : 10.

([21])- مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، العدد الرابع، أكتوبر– نوفمبر 2004، ص : 8.

([22])- International Monetary Fund / Algeria : Financial Stability Assessment, IMF Country Report N° 04/138, Washington D C, 2004.

([23])- مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، العدد الرابع، أكتوبر– نوفمبر 2004، ص : 4 وما بعدها.

([24])- موقع صندوق النقد العربي : www.amf.org.ae بتاريخ : 05 2004/12.